

أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري

عبد الجليل هجيرة²، سمير بهاء الدين مليكي¹
جامعة تلمسان**الملخص:**

لدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري و التي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملة بعملية الأورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري، و تأكدنا من عدم وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات من خلال إجراء اختبار العلاقة السببية ل Granger.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، الاقتصاد الجزائري، الميزان التجاري، التكامل المتزامن.

Abstract :

This paper aim to study the impact of exchange rate changes on Algerian trade balance. We use the cointegration method to test causality between the exchange rate of the Euro and the U.S. Dollar compared to the trade balance

Results showed the non presence of such causality despite the specificity of the Algerian economy's export in Dollars and import in Euros.

Keywords:

-Algerian economy- Trade Balance- Cointegration. -rate Exchange

المقدمة:

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، و منها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية و انعكس ذلك على الدول النامية و منها الجزائر، فقد عان الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة و تدهور الخدمات العامة للدولة، و تقادم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بدائية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986 التي أثرت بشكل مباشر حيث تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط خلال الفترة 1986-1991، و تأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار و تسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص، و بالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و أصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب

¹أستاذ محاضر أ، جامعة تلمسان، sb_maliki@mail.univ-tlemcen.dz

² Doctorante, management international des entreprises option : finance international, université de Abou Bekr Belkaid Tlemcen.

دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح. و قد عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2002 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من سنة 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، يهدف للتخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية من أجل العودة إلى توازنات الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في حجم الكتلة النقدية و الاستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، ورفع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تتميز العلاقات التجارية الجزائرية بخاصية هامة حيث تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة أي حوالي 98%، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار الأمريكي، أما الواردات فإن معظمها من منطقة الأورو، و بالتالي التصدير يكون بعملة مرتفعة و الاستيراد بعملة منخفضة، و هذا ناتج عما يشهده الدولار الأمريكي من انخفاض أمام العملة الأوروبية الموحدة و التي حققت نجاحا كبيرا و أصبحت بديلا له في مجمل المعاملات الدولية، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل المترتبة عن الفرق في قيمة العملات، و من بينها ضعف القدرة الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع فاتورة الواردات. الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، وهو واحد من مكونات ميزان المدفوعات وبهذا يعطي نظرة ثاقبة عن الضغوط التي تتعرض لها العملة ومنه فإن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر و على قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية، و على ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

1- مفهوم سعر الصرف:

يمكن تعريفه على أنه: " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى".³

أو هو: " سعر عملة بعملة أخرى. يتغير في سوق الصرف وفقا للعرض و الطلب على العملات".⁴
يعتبر سعر الصرف بأنه: " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة".⁵
و بالتالي فسعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

سعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة، و من ذلك على التضخم و النتائج و العمالة، و هو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.⁶

* و في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات و هما التسعير المباشر و التسعير غير المباشر.
التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجذب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، قليل من الدول تستعمل هذه الطريقة من بينها بريطانيا العظمى.

الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.³
Serge d' Agostino, Marc Montoussé, Alain Chaffel, Jean-Marc Huart, « 100 fiches pour comprendre la mondialisation » Editions Bréal, 2006, p 172.⁴

زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 44.⁵
عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.⁶

التسعير غير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، معظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة بما في ذلك الجزائر.⁷

2- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف في سوق العملة تبعا للكليات المعروضة و المطلوبة من الصرف الأجنبي، و يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية من العناصر الدائنة في ميزان المدفوعات، بينما يتمثل عرض العملة المحلية بالعناصر المدينة في ميزان المدفوعات، و يعتبر حجم الطلب على العملة في علاقة عكسية مع سعرها. ارتفاع سعر العملة يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الطلب عليها. و قد يتولد الطلب أو العرض عن حركة رؤوس الأموال على شكل استثمارات طويلة الأجل نظرا لارتفاع سعر الفائدة، أو اختلاف معدلات الربح في الداخل.

وبعد توالي إلغاء قاعدة الذهب، باتت البنوك المركزية تدخل في سوق العملة بائعة أو مشتريّة للصرف الأجنبي، و بالتالي تؤثر على طلب و عرض الصرف الأجنبي من أجل تحقيق حد من الاستقرار في سعر الصرف.⁸

*بالإضافة إلى ذلك

تقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية و أسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور. و هنا نميز بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: و هي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط. و يتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات، و إنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمؤشرات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة أخرى. و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة العملات، و هنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين. و تشير هنا إلى أن سعر الارتباط و دقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو تربط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.⁹

3- العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف:

⁷الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص96

⁸يسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص 101.

⁹محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص110/109.

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات، ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية و المالية للبلدان المعنية .

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات و أوضاع الموازين الداخلية و الخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي و تطورات الأسعار المحلية في بلد معين. و حسب نوعية و حجم هذا التأثير، نجد أن السلطات الوطنية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياساتها النقدية و المالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة، و مساندة تطورها الراهن و المتوقع. ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان، كان لابد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية و مالية مختلفة. و لا يخفى أن تفاوت هذه السياسات و اختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية و تطور أسعارها التقاطعية. و قد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار. أما في حالة العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم، فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية المنتهجة في أسعار صرفها اليومية. لكن هذا التأثير لابد و أن يفرض نفسه في الأمد الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته، أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق و الواقع الاقتصادي الجديد.

على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف التقاطعية للعملات عامة حسب الحالات التالية:
أ- إما أن تكون بعض هذه العملات معومة. و التعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات، كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة.

ب- أو أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هوامش محددة. و هذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية، لكن التفاوت يبقى ضمن حدود.

ج- أو أن تكون العملات مثبتة، لكنها تختلف في أسلوب التثبيت. و هنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها، أيا كانت عملات أم سلات من عملات.

د- أخيرا، قد تشترك العملات في أسلوب التثبيت، و بهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تملبه أوضاعه الاقتصادية. لكن، و مع ذلك، تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما، ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.¹⁰

4- خصائص الاقتصاد الجزائري

- مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم:
- طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها (مواد طاقوية ، منجمية و مواد أولية هامة).
- حجم الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها.
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة و هامة: موانئ و مطارات.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى :

1-4- اقتصاد مديونية:

¹⁰ محمود حميدات، مرجع سابق، ص111.

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير و إدارة أزمة المديونية و التي لا تزال تشكل قيودا و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة. فرغم انخفاض معدلات الدين و التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، و قد قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000،¹¹ لقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لانجاز المشاريع الإنمائية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إقبال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب و النمو الاقتصادي المحقق أو المزعوم، أدى ذلك إلى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار و هي بالأساس متمثلة في العوائد من المحروقات ، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي و الجدول رقم 02 يوضح ذلك ، كما دلت الإحصائيات لسنة 2003 على أن ما يقدر ب 42% من حجم المديونية مقومة بالعملة الأوروبية (الأورو)، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف خدمات المديونية بالارتباط و تحسن قيمة الأورو في الأسواق العالمية يبين الجدول أدناه هيكل مديونية الجزائر حسب عملات التقويم، و بالتالي يبين الأهمية النسبية لكل عملة في مجال تقويم مديونية الجزائر إلى غاية 1999. علما بأن هذه النسب قد تغيرت بفعل السياسات الإصلاحية المنتهجة في الجزائر منذ سنة 1994 و التي انبثق عنها إعادة جدولة مديونية الجزائر.¹²

الجدول رقم 01: هيكل المديونية الجزائرية المتوسطة والطويلة المدى حسب عملات التقويم الوحدة%

في 31 ديسمبر من كل سنة										
العملة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الـدولـار الأمريكي	40.1	40.3	46.2	49.0	51.3	47.7	42.1	44.8	42.2	42.1
الفرنسي	17.7	16.3	13.1	11.8	15.3	15.8	15.9	14.7	14.1	12.6
الين الياباني	15.8	16.2	15.6	15.7	15.6	13.6	12.7	11.5	12.2	13.4
الدوتشمارك الألماني	11.0	10.5	8.6	6.5	6.8	6.5	6.4	6.2	6.3	5.6
عملات أخرى	15.4	16.7	16.5	17.0	11.0	16.4	22.9	22.8	25.2	26.3

المصدر: Bank of Algeria : Media Bank. N:46. Mars 2000 مأخوذ من: بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007، ص208

"كما بلغ حجم الديون الخارجية في نهاية أوت 2010 حوالي 440 مليون دولار"¹³

2-4- اقتصاد ريعي:

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية و هذا على حساب إستراتيجية التصنيع. الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الربعية المتحققة في الأسواق الدولية،¹⁴ ومن مميزات الاقتصاد الجزائري صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام)، 80% يسيطر عليها القطاع الخاص.¹⁵

¹¹خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87.

¹²بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "أثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27، جوان 2007، ص207. Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.¹³

¹⁴خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص87. Meziene Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière », in Quotidien Liberté, 7 août 2008.¹⁵

4-3- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطيل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ، فازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته. هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية و زعزع عنصر الثقة فيها.¹⁶

* الجزائر بلد هامشي في مستوى الاقتصاد العالمي، و لكن وجود إمكانية كبيرة لتصبح دولة محورية في الفضاء الأورو متوسطي ، تصدر 98% من المواد الهيدروكربونية في شكل مواد خام أو نصف خام، تستورد تقريبا أكثر من 60% باليورو و 20% بالعملة الأخرى، و 20% فقط من أجل منطقة الدولار، و 98% من صادراتنا مقومة بالدولار و هذا ما يجعل التداير الحكومية الأخيرة قد يكون لها أثر محدود، بما في ذلك تخفيض قيمة الدينار مقابل اليورو.¹⁷

4-4) الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا كما يبينه الجدول رقم 03 فهو يوضح الوزن النسبي لعائدات المحروقات في إجمالي الصادرات خلال الفترة (1994-2000).
الجدول رقم 02: الأهمية النسبية للمحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية (1994-2000) الوحدة%

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة %	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	94.4

المصدر: بحوث اقتصادية عربية ، العدد 31/30، 2003، ص 51، مأخوذ من : بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007، ص 208.

و هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية، ألا و هو الدولار الأمريكي. فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، حيث يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية، و الولايات المتحدة، و اليابان.

4-5) الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:

تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للألة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبة الإنفاق على الواردات، و تمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64.5% و هو ما يدل على أن واردات الجزائر مقومة في معظمها بالعملة الأوروبية.¹⁸

5- الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف

¹⁶خالدي خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 88.
¹⁷Abderrahmane Mebtoul, "Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne", in Quotidien *elkhabar*, 8 Août 2009.

¹⁸بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007، ص 208.

5-1-تعريف الميزان التجاري:

"يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات و المبيعات من السلع والخدمات. و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً"¹⁹

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع و الخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، و هكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي صادرات البلد (X)} - \text{إجمالي واردات البلد (Y)} \dots\dots\dots (12)$$

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

*الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، كندا ، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، إنها تتمتع باقتصاد مستقر.

*الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي و هذا ما يسمى "بالعجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ و أستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.²⁰

5-2-أقسام الميزان التجاري:

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي.

أ. الميزان التجاري السلعي:

و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا(الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

ب. الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).²¹

5-3- علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري:

¹⁹ محمود يونس، " اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص181.

²⁰ <http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html>

²¹ <http://ta3lime.com/montada/showthread.php?t=6082>

طبقا للمنظرين سعر الصرف ، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتوج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، ويبيع عملته المحلية و بالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استيراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف.

في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات.

والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين. العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها.

و مع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع (تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة.²²

المتغيرات التي تم اعتمادها في الدراسة هي معطيات شهرية ابتداء من شهر ماي 2000 إلى غاية شهر ديسمبر 2010. ويرجع السبب في أخذ البيانات من سنة 2000 إلى ظهور الأورو في سنة 1999، كانت غايتنا الابتداء من شهر جانفي 2000، و لكن لم تتوفر لدينا الإحصائيات، أما نهاية الفترة فكانت في سنة 2010 لأننا ارتأينا أن تكون الدراسة إلى غاية أحدث فترة (ديسمبر 2010).

-متغيرة سعر الصرف الأورو: والمعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالأورو، ورمزنا لها بالرمز EURO، و بعد إدخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LEURO ، البيانات مأخوذة من الموقع التالي:

<http://fxtop.com/fr/historates.php>

2-متغيرة سعر صرف الدولار: والمعبرة عن سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي، رمزنا لها بالرمز USD، بعد إدخال اللوغاريتم نرمز للمتغيرة بالرمز التالي LUSD، البيانات مأخوذة من الموقع التالي:

<http://fxtop.com/fr/historates.php>

3-متغيرة رصيد الميزان التجاري: عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة واردات الجزائر، و نرمز لها بالرمز BCD، بإدخال اللوغاريتم على المتغيرة تصبح LBCE. بما أن وحدة قياس الرصيد هي الدولار، و نحتاج إلى السلسلة بالأورو قمنا بتحويلها ، و كان رمزها كالتالي LBCE.

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat/>

قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات ، وتوصلنا إلى أنها مستقرة من نفس الدرجة و بالتالي تحقق أول شرط للتكامل المتزامن، و بعد ذلك قمنا باختبار استقرارية سلسلة البواقي من أجل التأكد من استقراريته، و كانت النتيجة ايجابية أي أن سلسلة البواقي مستقرة و متكاملة من الدرجة الصفر، و هذا ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

<http://www.latribune.fr/bourse/devises/fiches-techniques/20081114trib000310269/fiche-technique-n10-les-liens-entre-balance-commerciale-et-taux-de-change.html>

ثم قمنا باختبار العلاقات السببية و اتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات.

الخاتمة:

في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكلة في ميزانها التجاري، فقد حاولنا من خلال الدراسة البحث عن إجابة للإشكالية التي تدور حول مدى تأثير الميزان التجاري للجزائر بالتغيرات التي تحدث على مستوى سعر صرف الدولار و سعر صرف الأورو خاصة، و كون المشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي، وأغلب واردات الجزائر من منطقة الأورو. مما جعل الجزائر تتحدى و تواجه مشكلة الفرق بين قيمة العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو. فتوصلنا من خلال البحث إلى النتائج التالية:

* توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار، و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

* لا توجد علاقة سببية بين سعري صرف الأورو و الدولار و رصيد الميزان التجاري الجزائري.

* انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة و أنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

* إن أثر انخفاض الدولار على الدول النفطية هو أثر مزدوج، يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية بنسب تعادل انخفاض الدولار، فكل ما يتم تحقيقه من أرباح جراء ارتفاع أسعار النفط يذهب أغلبه في جيوب الدول الصناعية حيث أن هذه الأخيرة تشتري النفط بعملات قوية مستفيدة من الضعف في سعر صرف الدولار. و يتمثل الأثر الثاني في ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار، فيتوجب على الدول النفطية شراء الكثير من السلع من دول ذات عملات قوية، فينتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم نسبيا.

* اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات فيتأثر بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

* تنويع الاقتصاد يعتبر أنسب حل لمشكلة فوارق العملات، فتصدير سلع متنوعة بدلا من النفط يدفعنا لتحصيل عائدات صادراتنا بعملات مختلفة، و أيضا يوفر لنا إمكانية التخفيض من فاتورة الواردات، وذلك لأن الإنتاج المحلي و المتنوع بتكنولوجيا حديثة و جودة عالية يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات، و يقلل من نسبة الواردات، و يرفع من نسبة الصادرات.

المراجع:

- 1- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 2- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003.
- 3- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- 4- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 5- محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 6- خالد خديجة، "أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.
- 7- بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، "آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 27، جوان 2007.

8- محمود يونس، "اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

9- Serge d' Agostino, Marc Montoussé, Alain Chaffel, Jean-Marc Huart, « 100 fiches pour comprendre la mondialisation » Editions Bréal, 2006
10- Amnay Idir, « Dette extérieure algérienne 440 millions de dollars », in Quotidien elwatan, 01/10/2010.

11- Meziane Rabhi, « L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière », in **Quotidien Liberté**, 7 août 2008.

12- Abderrahmane Mebtoul, "[Le dérapage du dollar et son impact sur l'économie algérienne](#)" , in **Quotidien elkhobar**, 8 Août 2009